

|                                                                                                                             |                                  |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------|
| القانون                                                                                                                     | الكلية                           |
| القانون                                                                                                                     | القسم                            |
| Political systems                                                                                                           | المادة باللغة الانجليزية         |
| الأنظمة السياسية                                                                                                            | المادة باللغة العربية            |
| الثانية                                                                                                                     | المرحلة الدراسية                 |
| م.م علي حميد علي                                                                                                            | اسم التدريسي                     |
| Types of governments based on the means of assigning power                                                                  | عنوان المحاضرة باللغة الانجليزية |
| أنواع الحكومات استنادا الى وسيلة اسناد السلطة                                                                               | عنوان المحاضرة باللغة العربية    |
| 1                                                                                                                           | رقم المحاضرة                     |
| ١- السيد صبري، مبادئ القانون الدستوري، القاهرة، ١٩٤٩.                                                                       | المصادر والمراجع                 |
| ٢- محمد كامل ليلة، النظم السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦١                                                          |                                  |
| ٣- حميد حنون، قراءة في قانون إدارة الدولة العراقية، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد ١. |                                  |

### محتوى المحاضرة

لقد تباينت سبل وصول الافراد الى سدة السلطة عبر تطور المجتمع في كاهه مجالات الحياة لا سيما العوامل الدينية والاقتصادية فاذا كانت نشأة نظام الحكم بمفهومه البدائي تغلب عليها عامل القوة فان الامر لم يعد طويلا حيث اقتضى الضرورة اقترانها في عامل الرضا الصريح والضمني من قبل الافراد

وعليه تقسم انواع الحكومات الى مبحثين الاول نظم الحكم الفردية والتي تقسم بدورها الى النظم الملكية والنظام الديكتاتورية في حين يتناول المطلب الثاني نظم الحكومات الديمقراطية

وستنكلم في هذه المحاضرة عن نظم الحكم الملكية

وهو نظام الحكم الفردي الذي تؤول فيه شؤون الجماعة الى افراد قد يدعي شرعيته تعود الى الله او الى نفسه ، وتقسم نظم الحكم الملكية الى ثلاث صور وهي الملكية الاستبدادية والملكية المطلقة والملكية المقيدة وتعرف الملكية الاستبدادية هو ان الحاكم في هذه الحكومة لا يخضع لأي قانون ولا يحد من سلطته اي شيء على اساس انه صاحب السيادة ومن ثم له ان يستخدم سلطاته وفق ارادته لان ارادته هي القانون وفي الحكومة الاستبدادية تنتهك الحريات وكرامة البشر وذلك لحلول قانون الفرد محل قانون الدولة

في حين تعرف الملكية المطلقة بانها الصورة التي ينفذ الملك بمباشرة السلطات والتي تؤول اليه عن طريق الوراثة الا انه مقيد بالقوانين النافذة مع تمتعه بسلطه تقديرية يستطيع من خلالها الغاء تلك القوانين او تعديلها وهذه السمة هي التي تميز الملكية المطلقة عن الحكومة الاستبدادية حيث تخضع الاولى للقانون في حين ترى الثانية انها فوق القانون في حين النوع الاخر من انواع النظم هي الملكية المقيدة وظهرت بعد ان تجاهل الملك حق الشعب في المساهمة في اداره الشؤون الدولة مما ادى الى انحسار نظام الملكي المطلقة وذلك بعد كفاح ونضال طويل قامت به الشعوب حيث وافق بعض الحكام وان كان على مضض المشاركة في السلطة وراحه الحكومة المقيدة او الحكومة الدستورية لتتوزع فيها السلطات الحكم على هيئات متعددة

### النوع الثاني من انظمه الحكم الفردية هو النظام الديكتاتوري

ويعد هذا النظام ابرز مظاهر الحكم الفردي حيث يهيمن فرد واحد على كل مقاليد السلطة في البلاد وفي الغالب ياتي هذا الحاكم عن طريق القوة وليس عن طريق الوراثة وقد يتولى السلطة بالطرق المشروعة ثم يتنكر تلك السبل ويحاربها مثل ما حصل في المانيا حيث تولى هتلر رئاسة الحكومة ١٩٣٣ ثم انقلب على النظام السياسي واصبح ديكتاتورا و يرى الفقه الدستوري ان هناك نوعين من انواع النظم الديكتاتورية استنادا الى مدى انواع النظام اعتماد النظام البيولوجية معينه من عدمه فيرون وجود دكتاتورية مذهبيه أيديولوجية واخرى غير أيديولوجية وهناك من يميز بين ديكتاتوريه الطبقة العاملة حيث تذهب النظرية الماركسية الى اقامه نظام الحكم يقوم على استخدام الطبقة العاملة او ما يسمى البروليتاريا حيث تقوم الثورة العمالية فتطيح بأجهزة الدولة الرأسمالية وتسحقها وتقيم دولة ديكتاتورية البروليتاريا تسعى الى إقامة مجتمع بغير طبقات

والديكتاتورية المذهبية تعتمد على أيديولوجيا متكاملة لكل ما يتعلق بالنظام السياسي والاجتماعي وهي في الغالب انظمه شموليه تخالف انظمه الديمقراطية التقليدية التحررية التي تقوم على اساس احترام حقوق الافراد وحررياتهم حيث يتوجب على الدولة عدم التدخل في شؤون الافراد الا عند الضرورة لان الافراد حقوق لا تستطيع الدولة الانتقاص منها في حين ان الديكتاتورية غير المذهبية تتسم بسمة الواقعية لانها لا تنتسب لمذهب معين من المذاهب التي سبق ذكرها وانما تقوم على اساس استحواذ فرد على السلطة بطريقه القوة والعنف ويطلق عليها البعض الديكتاتورية القيصرية

خصائص النظام الديكتاتوري :

قبل ان نتناول خصائص هذا النظام لابد من الاشياء العوامل التي تؤدي الى ظهورها حيث يرى الفقه بوجود علامات واسباب تنذر بقرب ظهور النظام ديكتاتوري كحاله الاضطرابات الداخليه والازمات السياسية والاقتصادية وهزيمه في الحرب ويرى البعض ان من اسباب ظهور النظام الديكتاتوري عدم التضج السياسي لبعض المجتمعات وفشلها في تطبيق النظم السياسية التي اقتبستها من بعض الدول العريقه في مباشره الديمقراطيّه مما يجعلها تسيء استعمال حريه وان هذا الامر يؤدي الى قيام الانظمه الديكتاتورية اما اهم خصائص هذا النظام فهي

أولاً: استخدام اسلوب العنف والقوه للاستيلاء على السلطة والاستمرار فيها وعدم الاكتراث بالوسائل الديمقراطية والدستوريه المشروعه والمعروفة في النظام الديمقراطي التقليدي ثانياً السلطة وتركيزها حيث يقوم هذا النظام على فردية السلطة تقتزن السلطة للديكتاتورية الفرد بصرف النظر عن السفارة الرسمية لتنتقل عليها القائد الزعيم او غيره واساس شرعيه سلطته تعود الى القوه والكفاءة الشخصية ومغادره انصاره اذ لا يستمدّها من الشعب ومن ثم تؤدي الى تركيز كل السلطات في الديكتاتور ثالثاً انه نظام مؤقت حيث يكتسب النظام الديكتاتوري بالتأكيّد لانه قائم على اساس القوه واستمراره مقترن بثبات تلك القوه فاذا خفت او ضعفت تؤدي الى زواله يقول انه نظام استثنائي لا يمكن ان يستقر ويدوم وهذا ما لحظ في معظم النظم الديكتاتورية التي ظهرت في القرن العشرين بدء بالنظام الفاشي في ايطاليا وانتقام النظام المركزي في الاتحاد السوفيتي ثالثاً انه نظام شمولي كلي حيث تؤمن معظم النظم الديكتاتورية بمبدأ الشمولية لا شيء خارج الدولة ولا شيء ضد الدولة ولا شيء فوق الدولة وتدخل في كل جوانب حياه الافراد لان المجتمع فوق الفرد بالتالي لا يصح ان يوجد شيء يتعلق بالفرد يكون بعيداً عن متناول السلطان الدولة خامساً انه نظام الراي الواحد والحزب الواحد اذ لا يوجد في النظام الديكتاتوري التعدي في الاراء لان الراي الصحيح هو راي الزعيم ورايه هو راي الامه ومن ثم لا وجود لفكره التداول السلطه او الحكم الاغلبيه لان الأغلبيه ليس لها ان تحكم لكونها اغلبيه كما يقول موسليني وانما من يتولى السلطة من قله الممتازه التي تنفرت الفرد الممتازو اخيراً نعطي تقييم لنظام الديكتاتوري بعداً بينا خصائص النظام الديكتاتوري والتي تعتبر في مجملها عيوب ونواقص ناتري هذا النظام وتتعارض مع ماده الديمقراطية حقوق الانسان وقد يثار تساؤل ليس هذا النظام من ميزه او

حسنه يجيب انصار هذا النظام على هذا التساؤل مستخلصين ذلك الواقع حيث يرون ان النظام الديكتاتوري له مزايا عديده من اهمها سرعه الاصلاح والعمل على تقديم الدوله ورفاهيتها فضلاً عن توحيد الشعب وبث الروح فيه من جديد فهذا يتعرض لظروف عصيبه ويستشهدون بما حدث في ايطاليا والمانيا من انجازات كبيره ومع ذلك فهذا النظام الكثير من عيوب من اهمها انه يهدر الحقوق والحريات الافراد وقد يقود الشعب الى حافه الهاويه والخراب نتيجة الافكار التي يؤمن بها قادته وهذا ما حدث بالفعل لكل من ايطاليا والمانيا بعد هزيمتهم في الحرب العالميه الثانية

